إختبار علاقة التكامل المشترك لسياسات الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2014).

مراد صاولي

أستاذ محاضر(أ)، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

mouradsaouli5@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل إنعكاس الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005–2014) ولتحقيق ذلك تم تحليل خواص السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج المقدر وإستخدام عدة إختبارات وقد كشفت نتائج هذه الإختبارات عن وجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين النمو الإقتصادي والناتج المحلي والإجمالي ومعدل الإنفتاح التجاري، وبعد تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات قد تم قياس علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال التحليل وفق البرنامج الإحصائي (EVIEWS).

الكلمات المفتاحية: الإنفتاح التجاري، النمو الإقتصادي، التكامل المشترك، السلاسل الزمنية ، نماذج (VAR).

Abstract: This study aims examining one of the biggest challenges facing Algerian economic that is analyzing the reflection of trade openness on the economic growth during (2014-2015). To achieve this, the time series properties of the estimated model have been analyzed using many tests. The results indicate that there's a balance relationship between economic growth, total local production and the rate of trade openness. After teaming the relationship between these variables, the relationship of cointegration between variables has been measured .The study was conducted through analysis using the statistical program (EVIEWS).

Key words: Trade Openness, Economic Growth, Cointegration, The time series, (VAR) Model

المقدمة: لقد اهتمت الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، لذالك تختبر هذه الدراسة آثار تحرير التجارة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على نظرية النمو الداخلي التي توفر إطاراً نظرياً لتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ وبعد أن أصبحت العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي موضوعاً رئيساً للنقاش بين خبراء التنمية الاقتصادية ويقصد بتحرير التجارة إزالة القيود الكمية والنوعية المفروضة على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، بحيث تعمل سياسات التحرير التجاري على زيادة كفاءة العملية الإنتاجية التي تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي فمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو كانت موضوع العديد من الدراسات بصورة مثيرة للجدل. بحجة أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي، لأنها ترفع من مخزون رأس المال.

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والإنفتاح التجاري في الجزائر، والعلاقة بين الإنفتاح وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى ؛ بالإضافة إلى استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005–2014) مستخدمين في ذالك نموذج قياسي إعتمادا على نظريات النمو الحديثة والتقنيات والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين مختلف المتغيرات السابقة ومن النتائج التي تحصلنا عليها من تحليل البيانات تشير الى ضعف العلاقة بين هذه المتغيرات

حيث أن تتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفة جدا وبذلك لا تساهم مساهمة فاعلية في النمو الاقتصادي للجزائر كما انه ينصب في قطاعات محدودة

1- التصور النظري ومشكلة البحث: لقد أعطت الجزائر أهمية معتبرة للتجارة الخارجية وسياسات الانفتاح التجاري من خلال جملة من الإجراءات اعتمادا على إستراتيجية تنموية تتمثل في تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه من خلال تحليل واقع التبادل التجاري بين الجزائر و باقي شركائها التجاريين ولاسيما خلال السنوات الأخيرة يلاحظ وجود نمو مفرط لواردات الخدمات، مما جعل منها هاجسا حقيقيا يهدد مستقبل الانفتاح التجاري في هذا المجال ويزيد من مخاطره، نظرا لانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي:

- ما مدى مساهمة سياسات الانفتاح التجاري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي رفع مستوى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى يتيسر لنا الإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تفسر العلاقة بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى الطويل ؟
- هل حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات عالية النمو الاقتصادي ؟
- إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر في دفع عجلة النمو الاقتصادي ؟

2- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع البحث:

- محاولة إبراز مدى سياسات الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري من خلال عرض تطور نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- تسليط الضوء على واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.
- إبراز أهمية سياسات التحرير التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير سياسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

3- الأهداف النظرية والتطبيقية للبحث: يهدف هذا البحث إلى تقدير وتحليل اثر الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال معرفة أهمية الدور الذي تلعبه تحرير التجارة الخارجية في تحقيق مستوى انفتاح عالي وتحقيقاً لهذا الهدف فان الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النماذج الخطية، هذا وبالإضافة إلى ذالك تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

أ- علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى انفتاح تجاري عالي.

ب- استعراض مختلف المخاطر الناجمة عن سياسة الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- فرضيات الدراسة:

أ- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري تجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل.

ب- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى الطويل.

ج- توجد علاقة طردية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

5- منهج البحث والأدوات المستخدمة: من أجل معالجة هذا البحث و الإلمام بجوانبه و الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا ، سنعتمد المنهج الوصفي لسرد الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة و تحليل مدى تأثير التحرير التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما تم التطرق للدراسة التطبيقية في تفسير الظاهرة المدروسة وتحليلها وقياس علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات

6- حدود الدراسة: تكمن الحدود المكانية للدراسة حول معرفة آليات وسياسات الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبعد أن نستعرضه بشكل النظري موضحين في ذالك نظرة عامة على تجارة الجزائر الخارجية ومعدلات الناتج المحلي.كما تكمن الحدود الزمنية لهذه الدراسة من خلال عرض سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين 2005-2014 لبعض مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري تم صياغة النموذج بشكل رياضي من خلال استعراض نموذج قياسي.

7- الدراسات السابقة:

أ- دراسة Jin عام 2000 : [أ] توصل إلى أن القضاء على الحواجز التجارية يساعد معدل النمو الاقتصادي معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة والعوائد الاقتصادية .وعلاوة على ذلك، يمكن للتحرر التجاري تحسين التكنولوجيا المحلية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة دالة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية، ووصف (1992) Levine and Renelt العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري وأن التحرر التجاري قد يزيد فرص الحصول الرأسمالية، وقال Sukar and Ramakrishna عام 2002 أن انفتاح القطاع الخارجي يقلل من العوائق أمام التجارة الدولية، وتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى، ويعتقد عموماً أن نظاماً تجارياً مفتوحاً يحقق التنمية الاقتصادية .وبعد استعراض الدراسات السابقة التي استخدمت المربعات الصغرى العادية OLS ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وبما تعانيه هذه التقنيات من قصور في دراسة السببية أو علاقات التكامل المشترك مقابل المنهجيات الأخرى القادرة على معالجة هذه المشاكل، جاءت دراسة تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي للأردن لاستعرض العلاقة القصيرة والطويلة المدى على أساس نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أو منهجية اختبار الحدود.

ب- دراسة Shaheen et al (2011):[ب] استخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك لاختبار سببية غرانجر لاستكشاف علاقة توازنية طويلة المدى واتجاه العلاقة السببية بين تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني. واستخدم المستوردات والصادرات من السلع والخدمات بمثابة بديل للتجارة الدولية، في حين استخدم النقود بمعناها الواسع والناتج المحلي الإجمالي(GDP) كبديل عن التطور المالي والنمو الاقتصادي على التوالي. وتوصلوا إلى قبول فرضية اقتصاد العرض القائد. ووجود اتجاه علاقة سببية من التجارة الدولية إلى النمو الاقتصادي ومن التطور المالي إلى تحرير تجارة خدمات وكذلك حلل Shaheen et al عام 2013 أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة- 1975-2010 باستخدام منهجية Johensen للتكامل المشترك للعلاقة طويلة المدى التي وضعها Johensen & Jeslius عام 1980 وبينت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين كان أثر الاستثمار المباشر الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي سلبياً.

ج- دراسة David Dollar و Aart Kray عام (April 2002) بعنوان Institution, Trade, and Growt " [ج] والتي تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والنتيجة الأساسية التي حصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع، والمستوى العالي للتجارة، والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينه؛ بالإضافة إلى هذه الدراسة لدينا الدراسة التي قام بها Romain Waczing "

" Romain, Kanen Horn Welch بعنوان Trade Liberalization and Growth : New Evidence ، عام 2003 "والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها وجود اثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذا على جزء من الدول التي درسها؛ أما الدراسة التي قام بها كل من Farrokh " و " Nouzad, Jenifer. J.Powell بعنوان " Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries " ، عام 2003 من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية و لكن العكس غير محقق.

المحور الأول : الأدبيات النظرية المتعلقة بسياسات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

I– الأدبيات النظرية لسياسات الانفتاح التجاري: لقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج مكاسب الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي، مما يتناسب مع مواردها و قدرتها، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات ايجابية، سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة وتعتبر مؤشرات الإنفتاح التجاري أحد أهم عناصره وقبل التطرق إليها يجب يمكن تعريف الانفتاح التجاري على انه الانفتاح التجاري على التدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية [1] أي أن معنى الانفتاح التجاري هو التحرير الذي ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، من خلال تخفيض الإجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاذ للأسواق.

II– مؤشرات الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي: للانفتاح التجاري مجموعة من المؤشرات تربطه و معدلات النمو الاقتصادي، نجد منها ما يلي :[2]

1- **مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بالنسبة إلى مؤشرات الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف تعتبر أن ارتفاع تلك النسبة إلى 21 % فأكثر يدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري، وإذا ما طبقنا هدا المقياس على اقتصاديات البلدان العربية لوجدنا أن 11دولة عربية تعد منفتحة على العالم الخارجي عام 2012 أما الدول غير منفتحة فهي خمس دول: تونس، سوريا، السودان، العراق، مصر، فسنجد أن الولايات المتحدة وألمانيا واليابان تعتبر دولا غير منفتحة، أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد مالت نحو الانفتاح عبر السنين، حيث وصل المؤشر بالنسبة لبريطانيا إلى 26.3%عام 2005و 27.37%عام ، 2012أما ماليزيا فقد اعتبرت منفتحة حسب هذا المعيار، وكذلك تركيا التي تزايد انكشافها يبطئ عبر السنوات إلى أن وصل إلى 81.51%عام 2012.

2- **مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** من خلال استعراض البيانات عن هدا المؤشر يتبين أنه يميل إلى أحد قيم المرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر، تعد مؤشر على الانفتاح التجاري. وعند تطبيق هدا المقياس على اقتصاديات البلدان العربية للعامين 2005 و 2012 وجدنا أن هناك خمس بلدان غير منفتحة وهي: الجزائر، السودان، مصر، المغرب، تونس، في عام 2005 ونلاحظ أن الأردن وتونس قد اتجهتا نحو الانفتاح للخارج غير السنين، حيث كانت النسبة للأردن 15%عام 1990 وارتفعت إلى 62.7%عام 2005أما تونس فقد ارتفعت نسبة الانفتاح من

22.66%إلى 29.34%في العامين المذكورين، أما البلدان العربية الأخرى فهي جميعا منفتحة على العالم الخارجي حسب هذا المؤشر

3- **مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي**. بالنسبة أغلى مؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى 45% فأكثر مؤشر على الانفتاح التجاري.

III- لمحة عن التجارة الخارجية في الجزائر: عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية وتأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة. أما العوامل الداخلية كضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية وفشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة شجعت على تراجع الإنتاج و منه زيادة الواردات و انحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط.

IV- وضعية الميزان التجاري الجزائري والمبادلات التجارية: لمعرفة بعض حقائق عن الاقتصاد الجزائري يتطلب الرجوع إلى الأرقام المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تعطي الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري، الكثير من الاقتصاديين يتكلمون عن هشاشة الاقتصاد الجزائري و التجارة الخارجية وعن التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري اتجاه المبادلات الخارجية و من اجل إثبات ذلك يمكن إعطاء النسب التالية:

$$\frac{\text{Echanges Extérieurs}}{PIB} = \frac{\text{المبادلات الخارجية}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \quad :(3)$$

بينما إذا أخذنا الاقتصاد الأمريكي كمرجع تمثل المبادلات الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام 5إلى 6 %فقط .فهناك إذا تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، هذه التبعية الكمية يضاف إليها تبعية نوعية والتي لها علاقة بهيكل المبادلات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات .

أ- المنتجات الغذائية: تمثل 25% من واردات الجزائر وعليه فإن 66%من احتياجاتنا الغذائية مستوردة، كما أن إمدادات القطاع الصناعي تأتي من الخارج، فالتبعية الكبيرة للخارج في مجال التموين تظهر لنا ضعف درجة التكامل بين الصناعات، رغم إن هذا التكامل كان يشكل جوهر إستراتيجية التصنيع في الجزائر، أضف لذلك الضائقة المالية أديا إلى ضعف الأداء الصناعي

ب-الصادرات خارج المحروقات: تمثل في حدود 600 إلى 700 مليون دولار أمريكي ويرجع سبب هذا الجمود إلى نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي أعيق هيكليا منذ بداية عملية التصنيع، و ذلك من خلال توجيهه نحو تغطية احتياجات السوق الوطنية في غياب أي إستراتيجية للتصدير، و مع ذلك فإن الواقع يظهر أن حتى تغطية الطلب الوطني لم يتحقق رغم أن الطاقة الإنتاجية متوفرة . إذًا لم يكن هناك أي اهتمام بالتصدير، لا على مستوى السلطات العمومية و لا على مستوى المؤسسة، مع إقصاء القطاع الخاص تدريجيا .إلا أنه منذ النصف الثاني من الثمانينات ظهرت الضرورة وتولدت الرغبة في التصدير لدى السلطات العمومية واتخذت تدابير عاجلة تتمثل في ترسانة من الإجراءات من خلال وضع هياكل الدعم وأدوات المساندة للصادرات خارج المحروقات و إجراءات أخرى تحفيزية تتعلق بالضرائب والرسوم و النقل و المناولة ... الخ .إلا أن النتائج لم تتغير إلى يومنا هذا، حيث كان هناك دائما تفاوت بين التوقعات والإنجازات رغم كل الإجراءات التشجيعية التي اتخذت في إطار الإصلاحات الاقتصادية .و يرجع ذلك للأسباب التالية:(4)

- لم تكن أي مصلحة للمؤسسة في التصدير، وبما أن الريع البترولي هو الذي يمول كل مدخلات المؤسسة، فإمدادات و تموين المؤسسات كان مشكل السلطات المركزية هذا ما أدى إلى غياب حافز التصدير.
- انقطاع الاتصال بالعالم الخارجي، أي انفصال المؤسسة الجزائرية عن الأسواق الخارجية، نعني بذلك أسواق التصدير و بذلك فقدت المؤسسة الجزائرية التمهن أو التدرب L'Entreprise a perdu l'apprentissage .

V- حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 2005- 2015 : تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4،31 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014 ، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107 % المسجلة سنة 2014 ، كما هو موضح في الجدول والشكل المواليين :

شكل رقم (1): حركة ميزان التجارة الجزائرية بالمليارات الدولارات الأمريكية خلال الفترة (2000-2015).

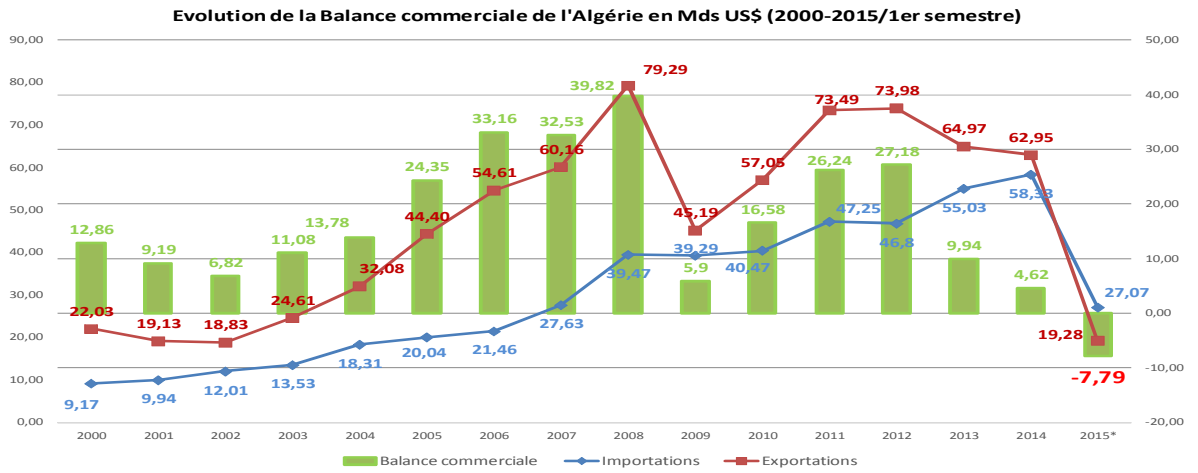

المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي:حسب معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS

جدول رقم (1): حصيلة نتائج الميزان التجاري للفترة 2005-2015 **الوحدة:مليون دولار**

السنوات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري
2005	1 099	43 937	45 036	20 048	24 989
2006	1 158	53 456	54 613	21 456	33 157
2007	1 332	58 831	60 163	27 631	32 532
2008	1 937	77 361	79 298	39 479	39 819
2009	1 066	44 128	45194	39 294	5900
2010	1 526	55 527	57 053	40 473	16580
2011	2 062	71 427	73 489	47 247	26 242
2012	2 062	69 804	71 866	50 376	21 490
2013	2 165	63 752	65 917	54 852	11065
2014	2 582	60304	62 886	58 580	4 306
2015	2 063	35 724	37 787	51 501	-13 714

المصدر :موقع وكالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

شكل رقم (2):تجارة الجزائر الخارجية خلال الفترة 2005-2015

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الشكل السابق لتحسن ملحوظ في وضعية الميزان التجاري ناتجة أساسا عن ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ، ففي سنة 2005 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط من ارتفع الفائض في الميزان التجاري في هذه السنة ليصل إلى، وأدى انخفاض أسعار النفط خلال سنتي 2010 – 2011 على التوالي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بعدها و نتيجة للتحسن المستمر لأسعار النفط خلال الفترة 2011-2015 أما في سنة 2008 ونتيجة إلا أن الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ سنة ،والتي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات انعكست سلبا على الميزان التجاري الجزائري الذي انخفضت قيمة الفائض فيه إلى 5900 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بعدها ونتيجة تحسن أسعار النفط العالمية والتي ارتفعت إلى 80.15دولار للبرميل سنة 2010 تحسن رصيد الميزات التجاري وحقق فائضا مقداره 16.580مليار دولار. وقد عرفت الواردات ارتفاعا محسوسا ومنحنى تصاعديا طيلة هذه الفترة، ويعزى ذلك بالأساس من جهة إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وإلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية من جهة أخرى، تحت تأثير الأزمة العالمية.

VI- مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الدولية: والتي نحصرها في: نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الواردات إلى ناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (2): بعض مؤشرات انفتاح الإقتصاد الجزائري **الوحدة : (مليون دينار)**

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	واردات	صادرات	T	M / PIB	X / PIB
2005	7 561 984,3	1 493 644,8	3 421 548,3	34.215	19.75	45.24
2006	8 501 635,8	1 558 540,8	3 979 000,9	39.790	18.33	46.80
2007	352 886,49	1 916 829	4 172 730	41.727	20.11	44.61
2008	11 043 703,5	2 525 334	5 051 340	50513	22.86	45.73
2009	9 968 025,3	2.854.805	3.282.820	32.828	28.63	32.93
2010	11 991 563,9	1 484 547	2 314 350	23.143	12.37	19.29
2011	14 588 531,9	1 686 094	2 652 498	26.524	11.55	18.18
2012	16 208 698,4	1 811 474	2 861 843	28.618	11.17	17.65
2013	16 643 833,6	2 224 680	2 817 604	28.176	13.36	16.91
2014	17 205 106,3	4 719 708	5 065 671	50.656	27.43	29.44

المصدر:

1 – بالنسبة للناتج المحلي الإجماليPIB:الديوان الوطني للإحصائيات. O.N.S

2 – بالنسبة للصادرات و الواردات : موقع الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz

1– نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي: (T=X+M/PIB): وتعكس هذه الأخيرة درجة انفتاح الإقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، و بالتالي مدى تأثير السياسات الإقتصادية الخارجية على الإقتصاد المحلي و قدرته على رسم سياسة اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية بدوره.

من خلال قراءة الجدول رقم (2) وعند دراسة المتغير **T** نلاحظ أن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي – على العالم الخارجي – في ارتفاع مرة وانخفاضمرة أخرى لكن سرعان ما تعود للارتفاع من جديد كما حدث سنتي 2011 و 2014 إذ انتقلت من 26.52 ٪ و إلى 50.65 ٪ ، ومن خلال هذه النتائج نخلص إلى كبر حجم تعامل أو ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي التي تتزايد من سنة لأخرى، خلال الفترة 2005 – 2014 و التي عرف خلالها الاقتصاد الجزائري مرحلة حاسمة في مسيرته و هي المرحلة الانتقالية بانفتاحه التدريجي منذ عام 2005 فالارتفاع المستمر لهذه النسبة يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثيرات الدولية التي تجري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل فقط بكل ما تحمل معها من تأثيرات اقتصادية، بدرجة اكبر والتي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ و تطبيق السياسات الاقتصادية الوطنية المرسومة، وبالتالي عدم وصولها إلى تحقيق الأهداف التنموية لهذه الأخيرة على المدى البعيد و يرجع ذلك إلى جهل هذه المؤثرات الخارجية خصوصا الأزمات الاقتصادية الخارجية المفاجئة.[5]

2– نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي : X / PIB: تعكس هذه الأخيرة حجم النشاط الاقتصادي الوطني الموجه للأسواق الخارجية، بالرجوع مرة ثانية إلى الجدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تباين مستمر من سنة لأخرى، ترتفع حتى تصل قمتها سنة 2006 بـ :46.80 ٪ و تنخفض حتى أدنى مستوى لها سنة 2013 بنسبة16.91 ٪ لترتفع و تنخفض من جديد خلال باقي السنوات ،إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما، فهذا يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي يشهده قطاع المحروقات بارتفاع أسعاره من جهة و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى. ومن هذا خلال التحليل للنسب و ربطها بالجدول 08 الخاص بتطور حصيلة نتائج الميزان التجاري

للسنوات 2005-2015 نتوصل إلى أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي بجانب إيرادات الدولة الضريبية.

3– نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي : M / PIB: وبالرجوع إلى جدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 45.24 ٪ سنة 2005 ارتفعت إلى 46.80٪ سنة 2006 لتعود إلى الانخفاض سنة 2007 ، حيث تسجل سنة 2006 أعلى نسب مسجلة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 ،[6] هكذا يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، هذا ما لاحظناه من خلال تطور الواردات الجزائرية للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014.

4– مؤشر النمو الإقتصادي: عادة ما يتم الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، حيث يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية قد وردت عدة تعريفات لها نبرز أهمها: "هي العملية التي بمقتضاها يتمالانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"، وهذا التعريف يقتضي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكلالاقتصادي ، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يدخل فيها الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو، "وتنطوي التنمية الاقتصادية على تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر الزمن من خلال تغييرات في هياكل توزيع الدخل لصالح الفقراء أما النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤدية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية ، بما يؤدي إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخلالحقيقي .[7]

ومما سبق فان مؤشر النمو الاقتصادي يمكن تعريفه على أنه تلك الأداة الكمية التي تستعمل لرصد التغيرات أو التقدم الإنتاج الإجمالي الكليأو الدخل القومي ، فهو أداة لتلخيص حالة الاقتصاد الوطني ، وهو وسيلة إنذار مبكر، ويستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للحكم على مدى مستويات المعيشة والرفاهية مثل مستويات التعليم والعمر المتوقع، ويستخدم أيضا لترتيب الدول حسب مستويات المعيشة وتصنيفهم إلى دول نامية أو غير نامية أو متقدمة أو غنية.[8]

المحور الثاني: السياسات الديناميكية لمحددات نموذج النمو الإقتصادي:

I – النماذج القياسية للعلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري في مجال الخدمات والنمو الإقتصادي: بعد عرض مختلف الدراسات المفسرة للعلاقة التي تربط بين الإنفتاح التجاري للخدمات والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتأينا أن نتطرق إلى أهم النماذج القياسية المطبقة لإيجاد العلاقة بين النمو و الانفتاح التجاري ككل التي تحاول الإجابة عن التساؤل التالي : هل الاعتماد على سياسات الانفتاح تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود؟ للإجابة على هذا السؤال نقترح النماذج القياسية التالية :

1- النموذج الأول: يقترح هذا النموذج تقدير قياسي للمحددات الرئيسية التي تحدد النمو الاقتصادي، ويفترض هذا النموذج أن تبني سياسات الانفتاح لا تؤدي فقط إلى زيادة حجم التجارة ، ولكن أيضا تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات والتقدم التكنولوجي، وبالتالي إلى النمو الاقتصادي. نموذج التحليل يكون على النحو التالي: [9]

$$\Delta y = a + BOuv(N) + xp + sc + u$$

حيث أن

Δy :متغير الناتج الداخلي الخام الفردي

N : مجموعة من الأدوات المختارة من بين المحددات الهيكلية للانفتاح التجاري.

Ouv :المتغيرات المفسرة لمعادلة النمو.

P : مؤشر سياسات الانفتاح التجاري .

C :مجموع المتغيرات الخارجية المفسرة للنموذج

وتشمل المداخل الأولية (لاختبار فرضية التقارب المشروط)، ومعدل الاستثمار، ونسبة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى رأس المال البشري المقاس، ومستوى البنية التحتية العمومية.

2- النموذج الثاني : إن تحليل النمو يعني دراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو التغير النسبي لها من فترة لأخرى .لتقدير هذا النشاط ومعرفة صحة الاقتصاد نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين و هو الناتج الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة. وبشكل أدق، إن الناتج المحلي الإجمالي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات، ونعبر عن معدل نمو الإنتاج رياضيا كالآتي :[10]

$$TC_r^t = \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^{t-1}}$$

TC_r^t : معدل النمو الحقيقي

PIB_r^t : الناتج الإجمالي في الفترة t

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر الاسمية بالأسعار الجارية بالأسعار الثابتة. إن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار.إن الذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط. إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية ،ولحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار أن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار السلع والخدمات

II- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للبلد المضيف لهذا الاستثمار. مبرزة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها هذا الأخير على مؤشر النمو السالف الذكر .وتبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف له في التغيرات (نحو الارتفاع أو الانخفاض) التي تحدث في معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب متعددة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية والتسييرية والمنافسة والممارسات التسويقية والتقدم التكنولوجي والقدرة على خلق و تطوير السلع و المنتجات و الخدمات ...الخ. غير أن هذه الأخير (الآثار غير المباشرة)يصعب تكميمها، و لا تبرز إلاّ في الأمد المتوسط و الطويل[11] .

مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شديدة الحساسية لمعدلات النمو في البلد المضيف فمعدلات النمو الحقيقية المرتفعة تشكل الأرضية الصالحة والمناخ المواتي للاستثمار الأجنبي المباشر. لقد عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تباطأ ملحوظا

في نهاية التسعينات لكن سرعان ما بدأ في ارتفاع محسوس خاصة وانطلاقا من 1995 نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من جهة والارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية ليصل أكثر من 60 دولار للبرميل إضافة إلى ارتفاع حصة الجزائر في إنتاج النفط ليصل حوالي مليون وأربعمائة ألف برميل يوميا بعدما كان الإنفاق لا يتجاوز 767 ألف برميل يوميا [12]

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورًا كبيرًا في الجزائر ، حيث يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عامًا بعد عام، وذلك لجهود الجزائر الدائمة والمتميزة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تقديم عديد من الخدمات والتي تم التطرق إليها سابقًا. ويوضح الشكل أدناه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) سنوات مختارة. كما يبين الشكل التالي:

شكل رقم (3):تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر **الوحدة : (مليار دولار)**

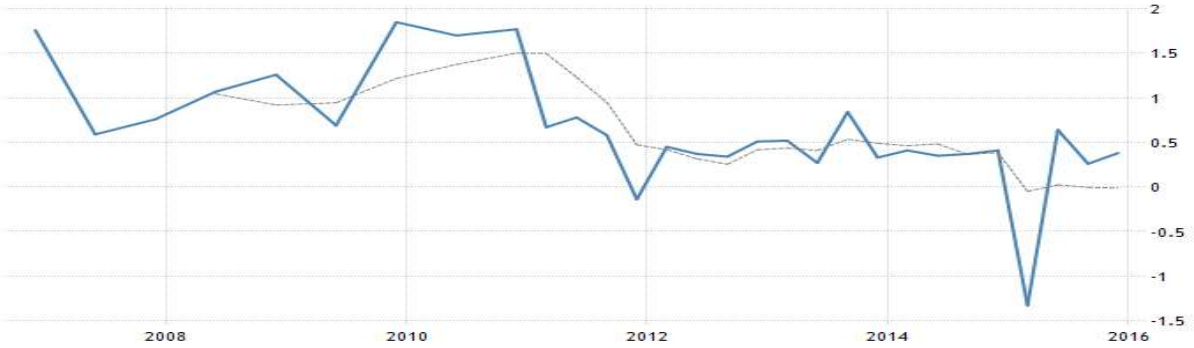

source :http://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment

يُلاحظ من خلال الشكل السابق، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر تطور بشكلٍ ملحوظ وكبير، إذ أنّ التقدم الكبير الذي حقّقته الجزائر خلال تلك السنوات، أدّى وبشكلٍ ملحوظ إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، ممّا جعلها الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب. إذ يتضح لدينا من خلال الشكل السابق، أنّ في عام 2010 بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى أنّ المستثمر الأجنبي في الجزائر يستطيع الاستثمار في عديد من القطاعات، سواء قطاع العقارات، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات المالية، وغيرها.

المحور الثالث : الدراسة القياسية لمحددات الانفتاح التجاري في الجزائر: ومن خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط بين الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2014). ولقد تم الاعتماد على تقدير النموذج و المتمثل في أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري بالنسبة للجزائر، و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$PIB=b_0 + b_1OPEN+ b_2INVD +b_3\ BC + \varepsilon_t$$

حيث:

PIB: معدل الناتج المحلي الإجمالي

OPEN: معدل الانفتاح التجاري

INVD: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

BC: رصيد الميزان التجاري

b2، b1،b0: معاملات النموذج الخطي المتعدد.

ei : الخطأ العشوائي.

وتمت الدراسة بالاعتماد على الإحصائيات والبيانات المجمعة و الموضحة في الملحق رقم (1) وذالك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS 0.9) وبعد إدخال معطيات السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة 2005-2014 حسب النموذج الخطي السابق.

I- اختبار استقرارية متغيرات النموذج: من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة ومن أجل هذا فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ديكي فولر المطور *ADF*.

جدول رقم (3) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة BC (القيمة الحرجة) الاحتمال		القيمة المحسوبة INVD (القيمة الحرجة) الاحتمال		القيمة المحسوبة OPEN (القيمة الحرجة) الاحتمال		القيمة المحسوبة PIB (القيمة الحرجة) الاحتمال	
		المستوى	الفرق الأولى	المستوى	الفرق الأولى	المستوى	الفرق الأولى	المستوى	الفرق الأولى
اختبار ADF	(1)	-1.932201 (-2.991878) 0.3129	-5.042412 (-2.998064) 0.0005	-1.236875 (-1.955681)	-5.761431 (-1.95640) 0.0000	-1.678480 (-2.99187) 0.4289	- 4.891434 (-3.004861) 0.0008	0.675025 (-1.955681) 0.8548	-4.613056 (-1.956406) 0.0001
	(2)	-1.23162 (-1.95568) 0.1939	-5.055540 (-3.622033) 0.0026	-2.544332 (-2.991878) 0.1181	-5.628729 (-2.99806) 0.0001	-2.747587 (-3.61219) 0.2282	-4.756353 (-3.632896) 0.0052	-0.314578 (-2.991878) 0.9089	-4.952069 (-3.004861) 0.0007
	(3)	-1.231624 (-1.955681) 0.193	-5.160447 (-1.956406) 0.0000	-2.596587 (-3.612199) 0.2846	-5.527459 (-3.62203) 0.0009	0.477891 (-1.95568) 0.8107	-4.644065 (-1.956406) 0.0001	-1.879854 (-3.612199) 0.6335	-5.817100 (-3.632896) 0.0006

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9.0).

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف السلاسل (انظر إلى قائمة الملاحق)، اتضح أنها مستقرة عند نفس الدرجة الدرجة الأولى $I(1)$، وهذا ما يشير إلى احتمال وجود علاقة تكامل مشترك، نحاول إثبات ذلك باستخدام اختبار Johansen ، ويعتمد هذا الاختبار على تحديد درجة التأخير وذلك بالاعتماد على نموذج VAR(P)، حيث نختار معامل التأخير الذي يحقق أقل قيمة لمعياري AIC أوSC.

شكل رقم (4):استقرارية السلاسل الزمنية.

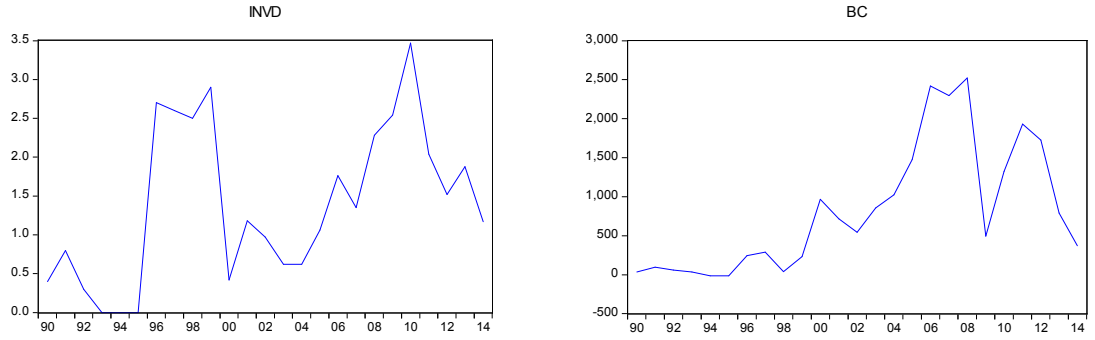

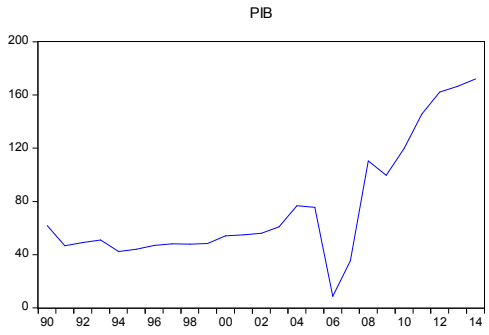

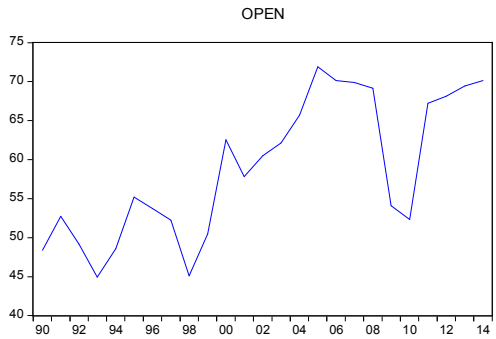

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0.).

II- تحديد معامل التباطؤ باستخدام نموذج VAR: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير كما يوضح الجدول رقم (3) نجد أن معظم معايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج ومن خلال النتائج المحققة يتضح أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ المناسب للنموذج هو 3.

جدول رقم (4): نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: BC INVD OPEN PIB

Exogenous variables: C

Date: 08/08/16 Time: 00:00

Sample: 1990 2014

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-388.3190	NA	3.63e+10	35.66536	35.86373	35.71209
1	-351.9052	56.27580*	5.85e+09	33.80957	34.80142*	34.04322
2	-342.2196	11.44664	1.23e+10	34.38360	36.16894	34.80418
3	-310.6865	25.79980	4.96e+09*	32.97150*	35.55033	33.57900*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final predictionerror
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0.).

III- إختبار التكامل المشترك لـ johansen: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وجد أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى إذن يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك(*johansen 1988*) والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة.

Date: 08/07/16 Time: 23:58

Sample (adjusted): 1994 2014

Included observations: 21 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: BC INVD OPEN PIB

Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998950	212.3439	47.85613	0.0000
Atmost 1 *	0.845266	68.29751	29.79707	0.0000
Atmost 2 *	0.696603	29.11053	15.49471	0.0003
Atmost 3 *	0.175933	4.063585	3.841466	0.0438

Trace test indicates 4 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998950	144.0464	27.58434	0.0000
Atmost 1 *	0.845266	39.18698	21.13162	0.0001
Atmost 2 *	0.696603	25.04694	14.26460	0.0007
Atmost 3 *	0.175933	4.063585	3.841466	0.0438

Max-eigen value test indicates 4 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0).

يوضح الجدول من خلال اختباري الأثر والقيمة العظمى أن هذه السلاسل تتكامل على المدى الطويل، الا أن هذه النتيجة غير كافية لابد من دراسة التكامل على المدى القصير باستخدام نموذج VECM:

IV- نتائج اختبار السببية Granger:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/08/16 Time: 20:55

Sample: 1990 2014

Lags: 3

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INVD does not Granger Cause BC	22	0.27670	0.8413
BC does not Granger Cause INVD		1.19475	0.3454
OPEN does not Granger Cause BC	22	1.63571	0.2233
BC does not Granger Cause OPEN		0.23172	0.8729
PIB does not Granger Cause BC	22	1.74707	0.0004
BC does not Granger Cause PIB		2.47278	0.0016
OPEN does not Granger Cause INVD	22	1.40908	0.2790
INVD does not Granger Cause OPEN		2.46406	0.1024
PIB does not Granger Cause INVD	22	0.51582	0.6776
INVD does not Granger Cause PIB		0.86316	0.4816
PIB does not Granger Cause OPEN	22	2.85919	0.0120
OPEN does not Granger Cause PIB		1.16398	0.0462

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.0.).

أظهرت نتائج اختبار السببية لGranger:

- أنه لا يوجد للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- أشارت نتائج دالة الاستجابة إلى أن هناك اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات السابقة حول اثر الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

V- التفسير الإقتصادي للنموذج: يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد علاقة تأثير وتأثر بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونفس النتيجة تم التوصل إليها بالنسبة إلى كل من الميزان التجاري والنمو الاقتصادي، بينما تظهر نتائج اختبار السببية بين المتغيرين OPEN و PIB وجود علاقة سببية في اتجاه واحد مبين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وكذلك جاءت العلاقة السببية بين المتغيرين OPEN و B.C باتجاه واحد رصيد الميزان التجاري والانفتاح التجاري ، غير أن الملاحظ من النتائج أن العلاقة السببية جاءت في الاتجاهين بين بقية المتغيرات.

وإذا كانت معظم الدراسات قد أشارت إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن تأثير الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على كون الاستثمار الأجنبي يستهدف السوق المحلية أو أنّه موجه إلى التصدير، إذ إن هناك فرضية تؤكد أنه في ظل اقتصاد أقلّ انفتاحا مع زيادة القيود التجارية، فإن ذلك يكون له أثر إيجابي في الاستثمار الأجنبي المستهدف للسوق المحلي. أما الشركات التي تستهدف التصدير، فإنها تفضل الدول الأكثر، انفتاحا في مجال التجارة، حيث تتميز تلك الدول بانخفاض تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير غير أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاستخراجية تتوفر لها مجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الاستثمارات الأخر، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات الأجنبية أقل حساسية للدرجة الكلية للانفتاح التجاري هذا ما يعكس هذا ضعف المساهمة النسبيّ لمساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة: تناولنا في هذه الدراسة مفاهيم سياسات الانفتاح التجاري ومدى مساهمته في عملية النمو الاقتصادي انطلاقا من العديد من المؤشرات الاقتصادية من بينها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري . وتم تعزيز ذلك بالجداول والرسوم البيانية. اعتمادا على المنهج القياسي في بناء نموذج انحدار خطي متعدد لعدد من المتغيرات خلال الفترة 2005-2014 ، وتكمن أهمية الدراسة في تبيان الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال عقد من الزمن حيث اتخذت فيها الجزائر سياسات وإجراءات تصحيحية لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلاءم مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي، استنادا إلى دراسات قياسية تطبيقية تتناول موضوع اثر الانفتاح التجاري على النمو من خلال توضيح أثر هذا التحرير على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة أن للانفتاح التجاري آثار متباينة على النمو الاقتصادي في لجزئر، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني قد تبنى سياسة الانفتاح التجاري في الوقت الذي تعاني فيه قطاعاتها من اختلالات هيكلية وهشاشة بنيوية وانكشاف اقتصادي يمكن لمسه من خلال انخفاض في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف حصيلة الميزان التجاري وضيق حجم السوق المحلي ومحدودية الموارد المالية والاعتماد على الأسواق الخارجية وضعف صادرات خارج المحروقات وغيرها.

من خلال نتائج الدراسات القياسية توصلنا الى ان إن الانفتاح الاقتصادي لم يساهم إلا بقدر محدود في تحفيز النمو في الجزائر على الرغم من تعدد البرامج والإستراتيجيات لذا يتوجب على متخذي القرار الاقتصادي إعادة النظر في السياسات التجارية المتبعة من خلال التركيز على القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتي تضيف قيم اقتصادية حقيقية وضرورة البحث عن مؤسسات للإقراض الحسن تساهم في تنمية الاقتصاد ومن ضمنها الجزائر وتضع حداً للديون الخارجية

أولا– اختبار الفرضيات:

1- التغير في معدل الانفتاح التجاري OPEN لا يتسبب في التغير الاستثمار الأجنبي المباشر Invd حيث الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 0,05 ، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تفترض توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري تجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل.

2- التغير في معدل نمو الناتج المحلي PIB يؤدي إلى التغير في معدل الانفتاح التجاري OPEN لأن الاحتمال المقابل لإحصائيات فيشرF أقل من 0,05 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، التي تفترض وجود علاقة طردية توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الانفتاح التجاري في الجزائر على المدى الطويل.

3- التغير في نمو الناتج المحلي PIB لا يتسبب في التغير الاستثمار الأجنبي المباشر Invd كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 0,05 ، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة، التي تفرض انه توجد علاقة طردية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

ثانيا– نتائج البحث: من خلال بحثنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- اتضح من خلال الدراسة أن العامل الاقتصادي الذي يمثل أكبر نسبة تفسير في التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو الانفتاح التجاري، في حين أظهرت النتائج عدم سببية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس ضعف المساهمة النسبيّة للتغير في كل منهما خلال الفترات الزمنية وفي تفسير ضعفّ التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

2- يعتبر قطاع التجاري واحد من القطاعات الإستراتيجية التي لها إنعكاس مباشر على تحقيق معدلات نمو وعوائد إيجابية على الاقتصاد الوطني لهذا وجب علينا البدء في إيجاد الطرق والحلول المناسبة للنهوض بهذا القطاع. و يبقى هذا القطاع بحاجة إلى نوع من الحماية الحكومية بالمقارنة بما يمتلكه هذا القطاع في الدول الصناعية الكبرى من إمكانيات

مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح الاقتصاد الوطني. حيث أن تحرير التجارة في ظل سياسة الانفتاح التجاري سيوجه أساساً لصالح الدول المتقدمة، ومع الأداء الضعيف لصادرات الاقتصاد الوطني ، فإن الأمر المؤكد من تحرير التجارة سيكون على حساب الاقتصاد الوطني في اتجاه واحد فقط

3- إن أثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر تأثير سلبي و هذا ما يدل على أن الجزائر بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في إطار تنمية القطاع التجاري إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير و مشكل التبعية للريع النفطي، و هذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانزمات و سياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية و التخطيط لمرحلة ما بعد النفط

ثالثا- التوصيات:

لقد أصبح إدماج قطاع تجارة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى أن إقامة المنطقة يجب أن يجلب معه تأثيرات إيجابية قوية وملموسة على حجم وقيمة التجارة الوطنية، وأن يمثل نقطة انطلاق متينة نحو آفاق تطور واعدة للتكامل الاقتصادي العربي، ولهذا توصي هذه الدراسة بما يلي :

1- ضرورة العمل على إدراج الواردات بأولويات التنمية القائمة على أساس متطلبات أكثر القطاعات تخلفا في إطار بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات، بما يؤدي في النهاية إلى جعل الواردات عاملا رئيسا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، و تسريع فرص النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية،..

2- تحسين مناخ الأعمال لتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها العامل الذي يمكن أن يقدم مساهمة قوية في الاقتصاد الوطني، وأنه يمكن أن يكون بمثابة علاج للتخفيف من درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط

3- أن يكون الهدف الرئيسي لصانعي السياسة الاقتصادية الجزائرية هو تشجيع الاستثمار في المناطق والقطاعات الأخرىً بعيدا عن قطاع النفط وأماكنّ تركزه للمساعدة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

4- تشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الحوافز والضمانات الحكومية.

5- توفير البيانات الدقيقة عن طبيعة وخصائص مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر،كضرورةّ ملحة لإنتاج معلومات جيدة عن طبيعة وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

6-إجراء مزيد من الدراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتشمل المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والمخاطر السياسية.

الهوامش والمراجع:

(أ) – خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 2 العدد 1– 2015 ، الجامعة الأردنية ، ص 20.

(ب) – مرجع سابق، ص 25.

(ج) - Hoekman, Bernard;"General Agreement On Trade in Services. the New Trading System "; Paris: OECD; 1994, P 31

(1) -Journaux Daniel, le GATT et l'organisation mondial du commerce, que sais-je ?,3édition, paris :presse universitaire de France 2006 ,P 161.

(2) -MEASURING TRADE IN SERVICES; A training module produced by WTO / OMC; November.2010 ,P 241.

(3)جلطي غانم ،التجارة الخارجية للجزائر و أهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي.مجلة جامعة تلمسان ، ص 2

(4)مرجع سابق ، ص3

(5)بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 232.

(6)مرجع سابق ، ص 233

(7)-James hodg, "liberalization of Trade in Services in Developing Countries»; the wordbank, Washington; 2004 ,P 211

(8)-José Gijon,2011, COULD THE NEW FDI REGULATIONS PROMOTE DIVERSIFICATION, Algeria: Selected Issues Paper, IMF Country Report, No. 11/41, International Monetary Fund.,P.19.

(9)- Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique, Thèse Doctorat, Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I,2002, P 76

(10) – Ibid , P 77

(11)–وصاف عتيقة، أثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2014، ص 236

(12) - BENHAMOU ,A ,les instruction algérienne charge de la gestion et de la promotion du commerce extérieure ,revue l'economie,N52,MAI,1998 , P 30.